المشرق يطلق خدماته في سلطنة عمان





يتمتع فرع بنك المشرق في سلطنة عُمان بمحفظة إقراضية قوية ومتنوعة، حيث يهدف إلى استخدام محفظته الإقراضية بشكل استراتيجي لدعم الاقتصاد العُماني

الصلط بن محمد الخروصي

في هذه المنتجات؟

حالياً، لا تشمل الخدمات المقدمة من قِبل بنك المشرق في سلطنة عُمان خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية. ومع ذلك، فإننا نراقب عن كثب احتياجات السوق العُماني والتغيرات في تفضيلات العملاء.

ومع نمو وتوسع عملياتنا في السوق العُماني، سنقوم بتقييم هذه الاحتياجات بشكل مستمر، وبناءً على ذلك سنعمل على إضافة منتجات وخدمات مصرفية إسلامية تلبي تطلعات عملائنا في المستقبل.

إذا قررنا تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، فإننا سوف نحرص على أن تكون هذه المنتجات متوافقة تمامًا مع الشريعة الإسلامية، مع توفير حلول مبتكرة تلبي احتياجات السوق العُماني بشكل خاص. ستتمتع هذه المنتجات بنظام مصرفي متطور وأدوات تمويل مرنة، تشمل تمويل الأفراد والشركات وفقًا لمبادئ المشاركة والمضاربة، فضلاً عن تمويل المشاريع التي تدعم التنمية الاقتصادية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، سنعمل على تقديم هذه المنتجات بطريقة توفر قيمة مضافة للعملاء من خلال خيارات متنوعة ومناسبة لجميع الفئات، مع الالتزام التام بمعايير الشفافية والعدالة التي تميز خدماتنا المصرفية.

ما حجم المحفظة الإقراضية المخصصة لفرع بنك المشرق في سلطنة عُمان، وكيف تخططون لتوجيهها لدعم الاقتصاد المحلي؟

يتمتع فرع بنك المشرق في سلطنة عُمان بمحفظة إقراضية قوية ومتنوعة، حيث يهدف إلى استخدام محفظته الإقراضية بشكل استراتيجي لدعم الاقتصاد العُماني، من خلال تمويل القطاعات الحيوية التي تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة. هذا النهج يعكس التزام البنك بدعم أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠ وبناء اقتصاد مستدام ومتنوع.

كما يخطط البنك في المرحلة المقبلة لتوجيه محفظته الإقراضية نحو دعم المشاريع التي تسهم في تعزيز المحتوى المحلي، وتشجيع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، والتكنولوجيا، والخدمات المالية، والسياحة. كما يركز البنك على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. من خلال تقديم حلول تمويلية مرنة ومتوافقة مع احتياجات السوق، يسعى البنك إلى تعزيز الدور الفعال للقطاع الخاص في دفع عجلة الاقتصاد المحلي وتنمية الموارد البشرية المحلية.

ويسعى البنك أيضًا إلى تطوير شراكات استراتيجية مع المؤسسات الحكومية والخاصة لتوفير الدعم اللازم للمشروعات التنموية التي تخدم أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠، مع التركيز على الابتكار والتحول الرقمي في مختلف القطاعات.

كيف يسهم بنك المشرق في دعم الرؤية الاقتصادية لعُمان ٢٠٤٠ والمبادرات التنموية التي تشهدها البلاد؟

يتماشى توسعنا في سلطنة عُمان مع أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠، مما يؤكد التزامنا بتقديم قيمة مضافة من خلال الخدمات المصرفية للشركات، وحلول التمويل المستدام، والابتكار الرقمي. هذا النهج الابتكاري سيمكننا من مواكبة التطور الذي تشهده عُمان في رحلتها نحو إيجاد اقتصاد قائم على المعرفة. وتتوافق طموحات ومبادرات بنك المشرق المتنوعة مع مسيرة النهضة المتجددة في السلطنة، التي تضع الابتكار، والاستدامة، وتمكين الأفراد في مقدمة أولوياتها.

ويسهم بنك المشرق في دعم رؤية عُمان ٢٠٤٠ من خلال استثماراته المستدامة في القطاعات الحيوية التي تساهم في التنوع الاقتصادي، مثل التكنولوجيا المالية، والصناعات الحديثة، والطاقة المتجددة. كما يواصل البنك تعزيز الشراكات مع القطاعين العام والخاص لدعم المبادرات التنموية التي تركز على تحسين البنية التحتية، وتحفيز الابتكار، وتطوير المهارات البشرية المحلية.

وقد شددت التوصيات على أهمية تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الخاصة بالمحتوى المحلي، عبر وضع سياسات واضحة تدعم تنفيذ السياسة الوطنية للمحتوى المحلي (٢٠٢٤-٢٠٣٠)، وتحديد مؤشرات أداء لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية عمان ٢٠٤٠. كما أكد المشاركون على ضرورة توفير حوافز ملموسة للشركات التي تسهم في تعزيز المحتوى المحلي، سواء من خلال الإعفاءات الضريبية أو التفضيلات التعاقدية في المناقصات الحكومية، بما يسهم في تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعات المحلية.

وفي إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أوصى المنتدى بزيادة فرص مشاركتها في المشاريع الحكومية من خلال تخصيص نسبة إلزامية للمحتوى المحلي، إلى جانب تقديم برامج تمويل ميسرة لدعم الشركات الناشئة، بما يمكنها من التوسع وتحقيق الاستدامة. كما شدد المشاركون على أهمية تعزيز الابتكار وريادة الأعمال عبر إنشاء حاضنات أعمال متخصصة، وتوجيه الاستثمارات نحو المشروعات التي تحقق قيمة مضافة محلية، مع توفير الدعم الفني والإداري للشركات الناشئة لضمان نجاحها ونموها.

كما أوصت الجلسات الحوارية في المنتدى بضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال تطوير آليات تعاون فعالة تضمن تكامل الأدوار بين الشركات الكبرى والموردين المحليين، إضافة إلى تبني سياسات تحفيزية لدعم الاستثمار في سلاسل التوريد الوطنية. وعلى مستوى الموارد البشرية، تم التأكيد على أهمية تنفيذ برامج تدريب وتأهيل مكثفة لرفع كفاءة الكوادر العمانية، بما يواكب احتياجات سوق العمل، مع تحفيز الشركات على توظيف الكفاءات الوطنية في القطاعات المستهدفة ضمن سياسات المحتوى المحلي.

أما فيما يخص تحفيز الصناعات الوطنية، فقد أوصى المنتدى بضرورة دعم البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية، وتشجيع الشركات العمانية على الاستثمار في التقنيات الحديثة والتصنيع المتقدم، بما يسهم في رفع مستوى التنافسية، إلى جانب تقديم حوافز حكومية لدعم الصناعات المحلية التي تعتمد على الموارد العمانية، وتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة.

ومن جانب آخر، دعا المشاركون إلى تسهيل الإجراءات الإدارية لتشجيع الاستثمار في المحتوى المحلي، وتعزيز شفافية المناقصات الحكومية لضمان إتاحة فرص متكافئة للشركات العمانية، كما أكدوا على أهمية إطلاق مبادرات تمويل واستثمار جديدة تساهم في دعم المحتوى المحلي، من خلال توجيه صناديق الاستثمار الوطنية نحو المشاريع التي تحقق قيمة اقتصادية مستدامة، وتقديم ضمانات مالية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وشملت التوصيات أيضًا ضرورة تعزيز الوعي بأهمية المحتوى المحلي، عبر تنظيم حملات إعلامية وتوعوية تشجع على دعم المنتجات والخدمات الوطنية، وإشراك مؤسسات التعليم العالي في تطوير برامج تعليمية متخصصة تسهم في بناء كوادر وطنية قادرة على المساهمة في تعزيز المحتوى المحلي.

وفي ختام المنتدى، أكد المشاركون على أهمية متابعة تنفيذ هذه التوصيات من خلال مبادرات وبرامج واضحة، بالتعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، لضمان تحقيق أقصى استفادة من الموارد المحلية، وتعزيز فرص العمل، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة في سلطنة عمان، بما ينسجم مع تطلعات رؤية عمان ٢٠٤٠.

قضايا أساسية ورؤى استراتيجية

في بداية المنتدى ألقى سعيد بن مسعود المعشني نائب الرئيس التنفيذي للمتحدة لخدمة وسائل الاعلام كلمة اللجنة المنظمة رحب فيها بالحضور قائلا « إن منتدى عمان، الذي انطلق في ٢٠١١، يهدف إلى تعزيز التنسيق بين القطاعات المختلفة من خلال منصة حوارية تجمع الخبراء وأصحاب العلاقة لتبادل الأفكار وتحقيق حلول تدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وعلى مدار ١٢ دورة، نجح المنتدى في تسليط الضوء على قضايا أساسية وقدم رؤى استراتيجية ساهمت في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز دور القطاع الخاص.

واضاف: كما أعلنت الحكومة عن إجراءات جديدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مشاركتها في المناقصات الحكومية، مما يعزز من قدرتها على النمو والمساهمة في الاقتصاد الوطني. وبالرغم من التحديات الاقتصادية العالمية، تمكنت سلطنة عمان من تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مع تزايد الجهود لتنويع الاقتصاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

وأشار إلى ان دورة هذا العام تاتي تحت شعار «تعزيز المحتوى المحلي: الطريق نحو اقتصاد مستدام ومتنوع»، وذلك بالتزامن مع الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز المحتوى المحلي، حيث شهدت الفترة الماضية تطورات ملحوظة، من أبرزها اعتماد مجلس الوزراء الموقر للسياسة الوطنية للمحتوى المحلي (٢٠٢٤-٢٠٣٠)، والتي تمثل خطوة جوهرية نحو تحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠. موضحا بان النسخة الجديدة من منتدى عمان تسعى إلى الاقتراب من الجهود الحكومية والخاصة الرامية إلى تعزيز المحتوى المحلي، واستعراض التجارب الناجحة، ومناقشة التحديات التي تواجه تطوير الصناعات الوطنية وسلاسل الإمداد، وذلك بمشاركة نخبة من الخبراء والمسؤولين وصناع القرار، سعيًا إلى تحقيق تكامل استراتيجي بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وتمكين الصناعات المحلية. إننا على ثقة بأن المنتدى، بما يتضمنه من جلسات حوارية وأوراق عمل ونقاشات ثرية ونخبة المشاركين فيه، سيقدم إضافة نوعية إلى الحوارات الاقتصادية الجادة، للوصول إلى مخرجات تساهم في تحقيق الأهداف المنشودة.

كلمات واوراق عمل

وفي الكلمة الرئيسية للمنتدى، استعرض المعتصم بن سعيد السريري، مدير عام القيمة المحلية المضافة في جهاز الاستثمار العُماني، «رحلة القيمة المحلية المضافة في جهاز الاستثمار العماني»، مشيرا إلى الإنجازات التي حققها الجهاز في تعزيز المحتوى المحلي ودوره في دعم الاقتصاد الوطني. وأوضح أن جهاز الاستثمار العماني يواصل تبني سياسات مبتكرة تهدف إلى تحفيز الصناعات المحلية، وتوسيع قاعدة الشركات العمانية، وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية. كما تطرق إلى الجهود المبذولة لتوطين التكنولوجيا وتعزيز الشراكات الاستراتيجية